بيروت في ../../٢٠٢٥

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

<u>الموضوع:</u> إقتراح القانون الرامي إلى إلغاء الإمتحان الموحّد للشهادة المتوسطة (البروفيه).

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المشار إليه أعلاه، مرفقاً بالأسباب الموجبة المتضمّنة ، ونتمنى على رئاستكم احالته الى اللجان المختصة لدرسه واقراره.

النائب اكرم جواد طراليي اسعد رامز درغام جبران جرجي باسيل

إقتراح القانون الرامي إلى إلغاء الإمتحان الموحّد للشهادة المتوسطة (البروفيه)

المادة ١:
يلغى الإمتحان الموحّد للشهادة المتوسطة (البروفيه) كما تلغى جميع الأنظمة والقرارات المتعلقة به، بما في ذلك القوانين التي تنظم امتحانات البروفيه الموحدة.

يُستبدل الامتحان الموحد للبروفيه بنظام التقييم المستمر طوال العام الدراسي، والذي يعتمد على الامتحانات الشهرية والفصلية، بالإضافة إلى اختبارات متنوعة وقياس المهارات والكفايات، وذلك وفق معايير موحدة تُوضع من قبل **المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية والتعليم العالي**.

المادة ٢:
تُجرى الامتحانات المدرسية التي تُعد جزءاً من التقييم المستمر تحت إشراف **وزارة التربية والتعليم العالي** . وتُعطى الشهادة من **المدرسة** وتُصدَّق من **مديرية التعليم الأساسي** في **وزارة التربية والتعليم العالي**.

المادة ٣:
تكون **سلطة وضع معايير التقييم** لدى **المركز التربوي للبحوث والإنماء** .وعلى **وزارة التربية والتعليم العالي** فرض هذه المعايير على جميع المدارس، سواء الرسمية أو الخاصة، لضمان العدالة والمساواة في عملية التقييم. يتم تزويد المدارس بهذه المعايير من قبل الوزارة عبر المركز التربوي.

المادة ٤:
يحق للتلاميذ الذين يرسبون في الامتحانات المدرسية في نهاية المرحلة التكميلية الانتقال إلى التعليم المهني أو التقني، ويتم ترفيعهم إلى الصف الأول ثانوي مهني أو تقني.

المادة ٥:
يحق لأي شخص تجاوز سن الواحد والعشرين (٢١) سنة ولم يتمكن من متابعة دراسته الأكاديمية بشكل نظامي التقدم إلى **امتحان البروفيه الحر**، الذي تنظمه **وزارة التربية والتعليم العالي** .وتحدد الوزارة شروط وآلية التقديم للامتحان الحر وفقاً للتعليمات الخاصة التي تصدر عنها.

المادة ٦:
تقوم **وزارة التربية والتعليم العالي** بتنظيم امتحانات خاصة لطالبي الامتحان الحر وفقاً للشروط التي تحددها الوزارة. وتحدد الوزارة المواد الدراسية والأسئلة ونظام التقييم بما يتناسب مع المعايير المعتمدة للتلاميذ المنتظمين.

المادة ٧:
تُعتمد الشهادات الصادرة عن **دول أجنبية** والتي تحمل تصديقاً من **وزارة التربية والتعليم في الدولة المصدِرة**، على أن يتم اعتماد هذه الشهادات وفقاً للمعايير والضوابط التي تحددها **وزارة التربية والتعليم العالي** في لبنان.

المادة ٨:

يُصدر **وزير التربية والتعليم العالي** الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق هذا القانون ويحدد المواعيد والإجراءات المتعلقة بالتقييم المستمر وامتحانات البروفيه الحر.

المادة ٩:

يُعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في **الجريدة الرسمية**.

الأسباب الموجبة لإقتراح القانون الرامي إلى إلغاء الإمتحان الموحّد للشهادة المتوسطة (البروفيه)

إنّ اقتراح القانون الرامي إلى إلغاء الإمتحان الموحّد للشهادة المتوسطة (البروفيه) يهدف إلى تحسين النظام التعليمي في لبنان بما يتماشى مع التطورات الأكاديمية، الاقتصادية، والاجتماعية التي يمر بها البلد، ويهدف إلى تخفيف الأعباء النفسية والمادية على التلاميذ والأهالي مع ضمان الحفاظ على مبدأ التقييم العادل والشامل لجميع التلامذة. ويأتي هذا الاقتراح بناءً على الأسباب الموجبة التالية:

١. **الضغط النفسي الكبير على التلاميذ**

إنّ **الامتحان الموحد** في نهاية **المرحلة التكميلية** يتسبب في ضغط نفسي هائل على التلاميذ ، ويؤثر سلبًا على صحتهم النفسية والعصبية. وقد أظهرت الدراسات والأبحاث أن هذا الضغط يؤدي إلى تدهور الأداء الأكاديمي للبعض، ويجعل الامتحان سببًا رئيسيًا في قلق التلاميذ وعدم استقرارهم النفسي.

٢. **التباين في شخصيات وقدرات التلامذة**

لا يمكن للامتحان الموحد أن يأخذ في اعتباره **التباين الكبير** بين شخصيات التلاميذ وقدراتهم النفسية والشخصية. فبعض التلاميذ يبرع في المجالات الأكاديمية التي تتطلب مهارات تحليلية أو حافظة، في حين أن آخرين قد يمتلكون مواهب غير تقليدية لا يمكن تقييمها من خلال امتحان موحد. بالتالي، لا يعكس هذا الامتحان قدرات التلاميذ الحقيقية بشكل كامل. والإمتحان الموحد قد لا يعكس المستوى الحقيقي للتلميذ، بينما مستوى التلميذ قد يظهر على حقيقته من خلال التقييم المستمر.

٣. **الكلفة المالية العالية على الدولة المنهارة ماليًا**

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان، تُعتبر **التكاليف المالية** المرتبطة بتنظيم **الامتحانات الموحدة** عبئًا كبيرًا على خزينة الدولة. إنّ النفقات المتعلقة بتوفير المواد الدراسية، الموظفين، التنقلات، وتكاليف التصحيح، تشكل عبئًا إضافيًا في وقت تحتاج فيه الدولة إلى تقليل المصاريف العامة.

٤. **الهدر والتنفيعات في المكافآت للمراقبين**

إنّ **المراقبة في الامتحانات** تستدعي صرف مكافآت مالية كبيرة للمشرفين والمراقبين، وهو ما يساهم في **هدر المال العام** ويتيح فرصًا للتنفيعات والفساد. وفي ظل الظروف الراهنة، أصبح من غير المقبول استمرار هذه الممارسات التي لا تعود بالنفع الفعلي على العملية التعليمية

٥. **عدم القدرة التاريخية على ضبط الغش في الامتحانات**

من المعروف أن **ظاهرة الغش** في الامتحانات هي إحدى المشكلات المستمرة في النظام التربوي اللبناني، ولم تتمكن الجهود السابقة من **ضبط هذه الظاهرة** بشكل فعّال. إنّ اعتماد **الامتحانات الموحدة** بشكل مستمر يسهم في **انتشار الغش** ولا يوفر البيئة التعليمية الصحية التي تضمن التقييم العادل لجميع التلاميذ .

٦. **كان لبنان عرضة لظروف صعبة ولاضطرابات متنوعة** منذ خمسين سنة مما اضطر الحكومة اللبنانية إلى إلغاء امتحانات شهادة البروفيه تحت ضغط الظروف والأهالي الخائفين على أولادهم عدد من المرّات. أما التقييم المستمر فهو أقل تأثرًا بالظروف الخارجية الطارئة.

٧. **الإرهاق المالي على الأهل بسبب تعليم خاص موازٍ**

بسبب التركيز الكبير على **الامتحانات الموحدة**، يتحمل **الأهل** عبئًا ماليًا هائلًا لتوفير **دروس تعليم خاص** لمواكبة أبنائهم في تحضيراتهم لهذه الامتحانات. في ظل **الأزمة الاقتصادية** الراهنة، أصبح توفير هذه الدروس الخاصة أمرًا صعبًا بالنسبة للكثير من العائلات، مما يزيد من **الضغط المالي** على الأهالي.

٨. **أهمية تعديل النظام بما يتناسب مع التطور المهني والأكاديمي**

لقد كانت **شهادة البروفيه** في لبنان بمثابة عتبة للالتحاق بالوظائف العامة عبر **مجلس الخدمة المدنية**، وفقًا **للقانون رقم ١٩٦٨/٧٥** الذي ينظم الامتحان الموحد. إلا أن العصر الحالي يتطلب **كفاءات أكاديمية أعلى**، مما يجعل من غير المنطقي أن تظل **شهادة البروفيه** هي المعيار الوحيد لتوظيف الموظفين الحكوميين. بناءً عليه، يجب تعديل القوانين المتعلقة بالوظائف العامة لتشمل شهادات أعلى وأكثر تخصصًا في مجالات العمل.

٩. **ضرورة الحفاظ على الهيكل الأكاديمي الحالي**

من الأهمية بمكان الإبقاء على **الهيكل الأكاديمي** في لبنان كما هو، والذي يشمل **التعليم الأساسي**، يليه **التعليم التكميلي**، ثم **التعليم الثانوي**. ينبغي أن يتم التقييم بناءً على أسس مرنة تأخذ في الاعتبار جميع جوانب تطور التلاميذ ، بما في ذلك تفاعلهم مع المواد الدراسية وتحقيقهم للأهداف التعليمية من خلال **التقييم المستمر** بدلاً من الاعتماد على امتحانات موحدة تمثل اختبارًا واحدًا فقط.

١٠. **سابعًا، التوقف عن التسليع في العمل التربوي.** إن التعديل إلى نظام التقييم المستمر يُعد خطوة أساسية لوقف "التسليع" في العمل التربوي، حيث أن النظام الحالي المتمثل في الامتحانات الموحدة في نهاية العام قد دفع بعض المدارس إلى تبني ممارسات لا تتوافق مع فلسفة التربية والتعليم السليمة. فقد أصبحت بعض المؤسسات التعليمية تركز بشكل مفرط على إعلان نسب نجاح مرتفعة تصل إلى ١٠٠٪ في الامتحانات الرسمية كجزء من حملات دعائية تهدف إلى جذب التلاميذ ، دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية للتلاميذ وتطويرهم الأكاديمي. الأمر الذي يضطر بعض المدارس في هذه الحالة إلى اتخاذ قرارات غير تربوية، مثل فصل التلاميذ المشكوك في نجاحهم قبل الامتحانات الرسمية، وذلك في محاولة لضمان تحقيق نسب نجاح مثالية. هذا التصرف يتنافى مع مبادئ التعليم التي تشدد على أهمية تقديم الدعم اللازم لكل تلميذ وفقًا لقدرته، ومساعدته على تخطي التحديات التي قد يواجهها في مساره التعليمي.

الاقتراح :بناءً على ما تقدم من أسباب، نرى أن من الأفضل استبدال **الامتحانات الموحدة** بنظام **التقييم المستمر** خلال العام الدراسي. هذا النظام سيتيح للتلاميذ فرصة **إظهار إمكاناتهم المتنوعة** في مجالات متعددة وسيعزز من **التعليم الشامل** في لبنان. إن التغيير المقترح سيخفف من **الضغوط النفسية** على التلاميذ

والأعباء المالية على الأهالي، كما سيسهم في تحسين جودة التعليم من خلال الاعتماد على أساليب تقييم أكثر عدلاً ومرونة.